والا فحمله على جميعها هنا بقرينة السياق والتبويب واعترض
ثانيا بان تعبير المحرر اولي لدلالته على نفي الجواز بتغير الماء بمنطوقه
وتعبير الكتاب انما يدل على ذلك بواسطة ان الاتيان بالعبادة
على غير وجهها حرام للتلاعب واجيب بانه اذا تعارض هذا
الغرضان فالتعبير بما يصرح بالمقصود وهو اشتراط الماء للتطهير
اولي وعبارة بعضهم لا يرفع الحدث ولا يزال الخبث بالاستقلا
الا بالماء واحترز بقيد الاستقلال عن التراب في غسلات الكلب
فانه ازالة نجاسة بتغير الماء لكن لا مستقلا وقد يقال لا نسلم انه
بتغير الماء بل بمجموع انضمام غيره له وهو اي الماء المطلق ما يقع عليه
اسم ماء بلا قيد لازم فشمل المتغير كثيرا بما لا يضر كطين
وطحلب او مجاور اذا هل اللسان لا يمنعون من ايقاع اسم الماء
المطلق عليه فعلم انه غير مطلق وانما اعطى حكمه وخرج المستعمل
لانه ليس بمطلق والقليل المتنجس بالملاقات والمؤثر هو القيد
اللازم من اضافة كما ورد او صفة كما دافق وما مستعمل او متنجس
او لم يعد كالماء في قوله صلى الله عليه وسلم نحو اذا رأيت الماء
اي النبي فلا اثر للقيد المنفك كالبير او البحر ويجزي الرفع به
ولو ثلجا او بردا ان سال في مغسول والا اجزا في ممسوح وبما ينعقد
ملحا او حجرا ولو لجوهرة ويلزم محدثا ونحوه وسلم ما ي ان تعين
وضاق الوقت ولم تزد مؤنته على ثمن مثل الماء هناك فالمتغير
بمستغني عنه طاهر بخلاف كثير عمران تغير امنع اطلاق اسم الماء
غير طهور بان يحدث له بسبب ذلك اسم اخر ويزول به وصف
الاطلاق كجص ونورة وزرنيخ وسدر ولو على المحل المغسول
وحبر مدقوق وسوا كان التغير حسيا ام تقديرا فلو وقع الماء
ما يع طاهر يوافقه في صفاته فرض وصف الخليط المفقود مخالفا
في اوسط الصفات كلون العصير وطعم الزعفران وريح اللادن كما

قاله

قاله ابن ابي عصرون واعتبر الروياني الاشبه بالخليط ويعلم
انه لا بد من عرض جميع الاوصاف على الماء فان لم يغيره حكم
بطهوريته فان كان الخليط نجسا في ساكثيرا اعتبر باشد الصفات
كلون الخمر وطعم الخل وريح المسك لخلطه وانما اعتبر بغير
لكونه لو افقته لا يغير فكان كالمعدوم لما لم يمكن اعتبارها في الحكم
بنفسه قدرناه رقيقا لنعلم قدر الواجب فان لم يوثر فهو طهور
وله استعمال الكل وبقي تكميل الماء الناقص عن طهارة الواجبة
انه ان تعين للكن لو انغمس فيه جنب او ما وهو قليل صار مستعملا
كما لا يدفع عن نفسه النجاسة وح فقد جعلنا المستهلك كالماء
في اباحة التطهير به ولم نجعله كذلك في دفع النجاسة عن نفسه
اذا وقعت فيه وعدم صيرورته مستعملا بالانغماس والفرق بينهما
ان دفع النجاسة منوط ببلوغ الماء قلتين ومعرفة بلوغ الماء لهما
ممكنة مع الاختلاط والاستهلاك ورفع الحدث والخبث منوط
باستعمال ما يطلق عليه اسم الماء ومع الاستهلاك الاطلاق ثابت
واستعمال الخالص غير ممكن فلم يتعلق به تكليف والتقي بالاطلاق
ولو حلف لا يشرب ما فشرب المتغير المذكور او نحوه لم يحنث
ولو وكل من يشتري له ما فاشتراه له لم يقع للوكل وقد يشمل
اطلاقه مسالة ابن ابي الصيف وهي ما لو طرح ما متغيرا كما في
سترة ونحوه على ما غير متغير فتغير به سلبه الطهورية لاستغنا
كل منهما عن خلطه بالاخر وقد افتى به الوالد رحمه الله تعالى
ويلغز به فيقال لنا ما ان يجمع التطهير بهما انفرادا واجتماعا
ومراده بما يستغني عنه الماء ما يمكن صونه عنه فلا يضر التغير
بأوراق الاشجار التي تناثرة ولو بيبسة وان تفتت واختلطت
ولا بالملح الماي وان لم تغير به وطرح بخلاف الجبلي فانه خليط